شركة "اليمنت ماتيريلز تكنولوجي"

الشروط والأحكام (دولة الإمارات العربية المتحدة)

وارينجتون فاير كنسلتنج ميدل ايست ليمتد – أبو ظبي

1. تكوين العقد

1-1 تُطبق هذه الشروط والأحكام ("**الشروط والأحكام**")، إلى جانب أي عروض أسعار أو رسوم أو عروض تجارية أو تقديرات ("**عروض الأسعار**") تم تقديمها من قبل الشركة أو بالنيابة عنها (على النحو المحدد أدناه) على جميع عقود تزويد خدمات الاختبار والمعايرة و/ أو الخدمات الأخرى ("**الخدمات**") التي تنفذها شركة "**وارينجتون فاير كنسلتنج ميدل ايست ليمتد – أبو ظبي** (رقم التسجيل بغرفة تجارة وصناعة أبو ظبي: 253945) ("**الشركة**") أثناء تقديم الخدمات المنصوص عليها إلى العميل ("**العميل**").

2-1 تُلغي هذه الشروط والأحكام وتُبطل أي شروط أو أحكام وردت أو تمت الإشارة إليها في طلب الشراء أو قبول عرض الأسعار أو المواصفات المقدمة من العميل، كما تكون لها الأولوية على أي شروط أو أحكام تتعارض معها، كانت قد وردت أو تمت الإشارة إليها في تأكيد الطلب من قبل الشركة، أو ضمنيًا بموجب القانون (ما لم يكن من الممكن استبعاد مثل ذلك القانون) أو الأعراف أو الممارسات أو التعاملات التجارية. وأي عبارات تبدأ بمصطلحات مثل "**بما في ذلك**" أو "**تشمل**" أو "**على وجه الخصوص**" أو أي عبارات أخرى مشابهة، يجب تفسيرها على أنها لأغراض التوضيح فقط، ولا تحد من معنى الكلمات السابقة لتلك المصطلحات.

3-1 تعتبر عروض الأسعار المكتوبة أو الشفوية صالحة لمدة ستين (60) يومًا من تاريخها، ويجوز للشركة سحب أي عرض أسعار في أي وقت. ولا يشكل أي عرض أسعار تقدمه الشركة عرضًا للتعاقد مع أي شخص، ولن يتم إبرام أي عقد إلا وفقًا للبند الفرعي (4-1).

4-1 يشكل أمر الشراء المقدم من العميل، أو قبول العميل لعرض الأسعار، عرضًا من العميل لشراء الخدمات المحددة في عرض الأسعار وفقًا لهذه الشروط والأحكام. ولا تقبل الشركة أي عرض يقدمه العميل بخلاف ما يكون بموجب إقرار خطي صادر وموقع عليه من قبل الشركة، أو عند بدء الشركة بتقديم الخدمات (إذا كان سابقًا لذلك)، عندما سيكون من المقرر إبرام عقد لتوريد تلك الخدمات وشرائها وفقًا لهذه الشروط والأحكام ("**العقد**").

5-1 لا يعتبر أي قبول أو إقرار، حتى ولو كان خطيًا وموقعًا عليه من قبل الشركة، لأمر الشراء المقدم من العميل أو أي مستند آخر يتعلق بالخدمات بمثابة قبول لأي شرط من الشروط الواردة في طلب الشراء المقدم من العميل أو أي مستند آخر، إذا كان يتعارض مع هذه الشروط والأحكام أو يشكل إضافة إليها، وذلك ما لم توافق الشركة تحديدًا على مثل ذلك التغيير في هذه الشروط والأحكام وفقًا للبند الفرعي (2-1).

6-1 يعتبر تسليم العميل للشركة لأي عنصر للاختبار أو المعايرة من قبل الشركة ("**العينة**") أو تسليم أي طلب من قبل العميل إلى الشركة لتوفير أي خدمات مماثلة، عند قبول الشركة لتلك العينة أو الطلب، بمثابة "عرض" (على النحو المشار إليه في البند الفرعي 1-4). وإذا بدأت الشركة في مثل ذلك الاختبار أو المعايرة أو الخدمات المماثلة على تلك العينة، فسيتم اعتبار أن العرض قد تم قبوله من قبل الشركة، ويتم إبرام العقد. وتُطبق هذه الشروط والأحكام على ذلك العقد.

2. التغيير بما في ذلك الإلغاء والتأجيل والتعديل

1-2 لا يجوز تغيير هذه الشروط والأحكام أو التنازل عنها من قبل أي طرف، ما لم يكن التغيير أو التنازل مكتوبًا وموقعًا من قبل المسؤول أو المفوض بالتوقيع عن الشركة. ويجب أن يحدد التغيير أو التنازل البند

(البنود) أو البنود الفرعية التي سيتم تغييرها أو التنازل عنها، وتفاصيل كل تغيير أو تنازل.

2-2 يجوز للعميل إلغاء أو تأجيل أو تعديل أي طلب (كليًا أو جزئيًا) في أي وقت، بشرط أن يدفع العميل للشركة كامل مبلغ رسوم الخدمات (على النحو المحدد في البند الفرعي 3-1) فيما يتعلق بذلك الطلب، بالإضافة إلى جميع التكاليف (على النحو المحدد في البند الفرعي 3-1) المتعلقة بذلك الطلب، والتي تكبدتها الشركة قبل تاريخ الإلغاء أو التأجيل أو التعديل، بالإضافة إلى أي خسائر ومصاريف وتكاليف أخرى تتكبدها الشركة نتيجة لذلك الإلغاء أو التأجيل أو التعديل.

3-2 تحتفظ الشركة بالحق في مراجعة وتعديل أي أسعار واردة في عروض الأسعار في حال حصول أي تغيير جوهري في الوثائق أو المواصفات أو المواد الأخرى المتعلقة بالعقد منذ تاريخ تقديم عرض الأسعار الأصلي، أو عند طلب خدمات إضافية لم تكن واردة في عرض الأسعار، مثل تقديم وثائق تتضمن الأوصاف أو الإجراءات التفصيلية المتخذة كجزء من الخدمات. وتجنبًا للشك، تبقى الموافقة على مثل تلك الطلبات الإضافية وفقًا لتقدير الشركة.

3. الأسعار والدفع

1-3 يلتزم العميل بأن يدفع للشركة الرسوم المنصوص عليها في عرض الأسعار، حسب الاقتضاء، أو كما هو منصوص عليه بخلاف ذلك مقابل توفير الخدمات ("**رسوم الخدمات**") كما يلتزم بأن يدفع للشركة، عند الطلب، أي نفقات يتم تكبدها في توفير الخدمات ("**التكاليف**")، ما لم يتم الاتفاق صراحةً على خلاف ذلك بشكل خطي.

2-3 يجوز للشركة إصدار فواتير فيما يتعلق بالخدمات:

1-2-3 عند إنجاز الخدمات؛ أو

2-2-3عند الانتهاء بشكل معقول، على النحو الذي يرضي الشركة، من أجزاء منفصلة من الخدمات، وفي تلك الحالة، ستقوم الشركة بإصدار فاتورة لذلك الجزء من إجمالي رسوم الخدمات بالنسبة للخدمات التي يتم تنفيذها بموجب العقد؛ أو

3-2-3 بأي طريقة محددة بخلاف ذلك في عرض الأسعار، بما في ذلك البنود الفردية في عرض الأسعار، أو تأكيد طلب الشراء.

3-3 يلتزم العميل بدفع رسوم الخدمات والتكاليف المنصوص عليها في أي فاتورة عن الخدمات المقدمة وفقًا لهذه الشروط والأحكام بالكامل، دون أي خصم أو مقاصة، في غضون ثلاثين (30) يومًا من التاريخ المذكور في تلك الفاتورة. ويجب دفع رسوم الخدمات دون خصم أي ضرائب، ما لم يكن مطلوبًا من العميل بموجب القانون تقديم تلك المدفوعات بعد خصم الضريبة المستقطعة من المنبع، وفي تلك الحالة يجب زيادة المبلغ المدفوع من قبل العميل إلى الحد الضروري لضمان حصول الشركة، بعد ذلك الخصم أو الاستقطاع، على مبلغ يساوي رسوم الخدمات والتكاليف التي كانت ستحصل عليها لو لم يكن مثل ذلك الخصم أو الاستقطاع مطلوبًا.

4-3 يلتزم العميل بدفع رسوم الخدمات والتكاليف إلى الشركة عن طريق التحويل المصرفي الإلكتروني لكامل المبالغ المستحقة وبالعملة المحددة في عرض الأسعار أو العرض التجاري أو تأكيد الطلب الصادر عن الشركة. ويجب تقديم جميع المدفوعات المستحقة للشركة في غضون الوقت المحدد، بغض النظر عما إذا كان العميل قد استرد المدفوعات من طرف ثالث أم لا، وتجنبًا للشك، ولكن دون الإخلال بعمومية ما سبق، فإن ذلك يشمل دفع الرسوم المستحقة للشركة في الأعمال التي تتصرف فيها الشركة كخبراء أو كشهود خبراء بناء على طلب المحامين الذين يتصرفون نيابة عن أي طرف في أي نزاع.

5-3 في حالة التخلف عن السداد ضمن فترة ثلاثين (30) يومًا، فإنه يجوز للشركة: تعليق أي خدمات أخرى يتم تنفيذها للعميل، والتوقف عن تقديم التقارير (على النحو المحدد في البند الفرعي 4-2)، أو تعديل أو سحب شروط الائتمان، أو تعديل الشروط أو الأسعار أو مستويات الخدمة. ويتم تحميل فائدة على المبلغ المستحق من وقت لآخر، محسوبة من تاريخ استحقاق الفاتورة إلى تاريخ استلام المبلغ بالكامل، بسعر يعادل 3 % سنويًا فوق السعر الأساسي الذي

يحدده بنك "إتش إس بي سي" من وقت لآخر بالعملة ذات الصلة.

6-3 يجوز للشركة احتجاز أو مقاصة أي مبالغ مستحقة لها على العميل، والتي أصبحت مستحقة وواجبة السداد مقابل أي مبالغ مستحقة للعميل بموجب هذا العقد أو أي اتفاقية أخرى بين الطرفين أو أي من شركات المجموعة الخاصة بهما. و"**شركة المجموعة**" تعني، فيما يتعلق بإحدى الشركات، تلك الشركة وأي شركة تابعة أو قابضة لتلك الشركة، وأي شركة تابعة للشركة القابضة لتلك الشركة.

7-3 يتعهد العميل بأنه خلال تقديم الخدمات، ولمدة 6 أشهر بعد الانتهاء منها، فإنه لا يجوز للعميل:

1-7-3 التماس أو استدراج (أو مساعدة أي شخص آخر في استدراج أو التماس) أي عضو من موظفي الشركة الذين تعامل معهم العميل فيما يتعلق بالعقد و/ أو تقديم الخدمات خلال فترة الاثني عشر (12) شهرًا التي تسبق مباشرة إما تاريخ طلب الشراء المقدم من العميل أو تاريخ عرض الأسعار، أيهما يأتي أولًا؛ أو

2-7-3 توظيف (بشكل مباشر أو من خلال طرف ثالث) أي شخص من المشار إليهم في البند الفرعي (3-7-1) أو إشراكهم بأي طريقة في تقديم الخدمات للعميل.

ولا يسري هذا التعهد فيما يتعلق بأي فرد من موظفي الشركة الذي يستجيب لإعلان وضعه العميل أو تم وضعه بالنيابة عنه، دون أن يكون العميل قد فاتحه أو اتصل به مسبقًا بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفي حالة أي مخالفة لهذا التعهد تؤدي إلى مغادرة أي شخص من المشار إليهم في البند الفرعي (3-7-1) للشركة، يلتزم العميل بأن يدفع للشركة، عند الطلب، مبلغًا يعادل 50% من حزمة الأجور الإجمالية التي دفعتها الشركة لذلك الفرد قبل مغادرته. ويقر العميل بأن هذا الحكم هو شرط عادل ومعقول يُقصد به أن يكون تقييمًا حقيقيًا للخسارة المحتملة للشركة.

4. الخدمات

1-4 مع مراعاة بقية الشروط الفرعية في هذا البند (4)، تتعهد الشركة باستكمال الخدمات بطريقة مرضية واحترافية، بما يتوافق مع المعايير المتعارف عليها في هذا القطاع. ويقر العميل ويوافق صراحة على أن الشركة لا تقدم أي ضمان على أنه يمكن تحقيق أي نتيجة أو هدف من خلال الخدمات، وأنه عندما تستند النتائج إلى اختبارات ودراسات نظرية على نطاق أصغر، فقد تتطلب النتائج إجراء تحقق دقيق من صحتها من أجل استقراء النتائج وفق مقياس الإنتاج.

2-4 تلتزم الشركة ببذل مساعيها المعقولة لإكمال الخدمات وتقديم المعلومات والنتائج المكتوبة والتقارير الفنية والشهادات وسجلات الاختبار أو التفتيش والرسومات والتوصيات والمشورة أو ما شابه ذلك فيما يتعلق بالخدمات ("**التقرير**") أو الشهادة المتعلقة بذلك إلى العميل في أي تاريخ يطلبه العميل كتابيًا بشكل معقول، ولكن الشركة لن تكون مسؤولة تجاه العميل عن: (1) أي تأخير في تنفيذ أي التزام بموجب العقد؛ أو (2) الأضرار التي لحقت بالعميل نتيجة لذلك التأخير.

3-4 يخضع التزام الشركة بإكمال الخدمات بموجب العقد لأي التزام قد يكون مفروضًا عليها للامتثال لأي قانون أو لائحة أخرى ملزمة لها، والتي قد تكون سارية المفعول من وقت لآخر.

4-4 لا يُصرح لأي موظف أو وكيل أو أي شخص آخر تقديم أي ضمان أو إقرار نيابة عن الشركة فيما يتعلق بالعقد، أو تحميل الشركة أي مسؤولية أخرى فيما يتعلق بالخدمات، ما لم يكن ذلك الضمان أو الإقرار أو تحمل المسؤولية مقدمًا للعميل وفقًا للبند الفرعي (2-1).

5-4 فيما يتعلق بتقارير وفيلم التصوير الشعاعي التي يتم تسليمها أو تفسيرها كجزء من أداء الخدمات، يجب على العميل إخطار الشركة، في غضون أربعة عشر (14) يومًا من تاريخ إصدار تقارير وفيلم التصوير بالأشعة، بأي نزاع يشمل العميل أو أي طرف ثالث بشأن جودة التصوير الشعاعي أو تفسير النتائج. وإذا لم يقم العميل بإخطار الشركة بذلك خلال فترة الأربعة عشر (14) يومًا المذكورة، فسيتم اعتبار ذلك بمثابة موافقة من العميل على تقارير وفيلم التصوير الإشعاعي، إلى جانب أي تفسير لها مقدم من الشركة.

4-6 يقر العميل ويضمن للشركة اكتمال ودقة جميع المستندات والمعلومات المقدمة إلى الشركة لأغراض قيام الشركة بالخدمات، سواء في وقت التوريد أو لاحقًا.
4-7 يتم إصدار التقارير على أساس المعلومات المعروفة للشركة في وقت تنفيذ الخدمات. وعلى الرغم من أن الشركة تلتزم ببذل جميع المساعي المعقولة لضمان الدقة، إلا أن الخدمات تعتمد على عدة أمور، ومن بينها التعاون الفعال من جانب العميل وموظفيه، وعلى المعلومات المقدمة إلى الشركة. ويتم إعداد جميع التقارير على أساس ما يلي:
4-7-1 لا توجد أية مسؤولية تجاه أي شخص أو جهة أخرى غير العميل؛
4-7-2 لم يتم تقديمها لأي غرض معين، ولا يتم اعتبار أي بيان، في أي ظرف من الظروف على أنه إقرار أو يؤدي إلى إقرار أو تعهد أو ضمان أو شرط تعاقدي، ما لم يُذكر ذلك على وجه التحديد؛
4-7-3 يتم تحديد التقرير فقط من خلال التحليل المهني الذي يقوم به موظفو الشركة بالنسبة لكل عقد فردي، وأي توقعات من قبل الشركة للنتائج هي تقديرية فقط؛
4-7-4 يحق للشركة الحصول على رسوم الخدمات بغض النظر عن النتائج أو الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في التقرير؛
4-7-5 يجب أن تتناول نتائج الخدمات العناصر والمعلومات المقدمة فقط، ويجب عدم اعتبارها أنها تمثل أي مجموعة أكبر تم أخذ العينة منها؛ و
4-7-6 تعتبر النتائج نهائية ومعتمدة من قبل الشركة. ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية إذا تصرف العميل بناءً على أي نتائج أو نصائح أولية غير معتمدة.

5. ممتلكات العملاء

5-1 يلتزم العميل بتقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات، بما في ذلك الرقم أو المرجع أو التفويض الخاص بأمر الشراء بشأن متطلبات كل عينة و/ أو خدمة من أجل المساعدة في تحقيق خدمة فعالة. وإذا قام العميل بتزويد الشركة بتعليمات كتابية مفصلة فيما يتعلق بالتعامل مع عناصر معينة من ممتلكاتها، فتلتزم الشركة ببذل مساعيها المعقولة للالتزام بتلك التعليمات.
5-2 يلتزم العميل بإبلاغ الشركة بصورة خطية قبل قيام الشركة بتنفيذ أي خدمة في موقع العميل، أو بشأن أي عينة ذات طبيعة خطرة أو غير مستقرة، وكذلك بإخطار الشركة بأي مخاطر فعلية أو محتملة تتعلق بالصحة والسلامة فيما يتعلق بالعينة، والناشئة عن أداء الشركة للخدمات، ويجب تقديم التعليمات اللازمة حول الزيارة الآمنة للموقع أو المعالجة الآمنة للعينة. ويتحمل العميل المسؤولية الكاملة عن وضع ملصقات السلامة المناسبة المتعلقة بالعينة وأي معدات يقدمها العميل للشركة.
5-3 يقر العميل ويوافق صراحة على أنه، وفقًا للبند الفرعي (5-4)، حين ينص العقد على أن الخدمات تتضمن إجراء اختبار غير مدمر للعينة، قد يؤدي أداء الخدمات إلى إحداث تلف أو ضرر ببعض أو جميع العينات وأي مواد أو ممتلكات أخرى تسليمها من قبل العملاء للشركة فيما يتعلق بالعقد. ولن تكون الشركة تحت أي ظرف من الظروف مسؤولة عن أي تكاليف أو أضرار إضافية، بما في ذلك الأضرار اللاحقة والتكاليف أو الخسائر غير المباشرة، الناتجة عن التلف أو الخسارة التي تلحق بممتلكات العميل.
5-4 عند إجراء الاختبار أو التحليل أو الخدمات الأخرى، لن تكون الشركة مسؤولة فيما يتعلق بأي تكاليف أو خسائر ناتجة عن تلف أو تدمير أي ممتلكات تابعة للعميل، ما لم يقم العميل بإخطار الشركة كتابيًا قبل تسليمها إلى الشركة، وتم وضع علامة واضحة تفيد بأنه "يجب المحافظة عليها من التلف أو التدمير" على الممتلكات نفسها التي يتم تسليمها للشركة. وإذا تم تقديم ذلك الإشعار وتم وضع تلك العلامة المذكورة على ممتلكات العميل، فإن مسؤولية الشركة عن الضرر أو التلف الذي يلحق بممتلكات العميل تقتصر على ما يلي:
5-4-1 قيمة ممتلكات العميل؛ أو
5-4-2 تكلفة الخدمات المنفذة على الممتلكات المتضررة بموجب العقد.

6. إعادة التسليم

1-6 تلتزم الشركة، بناءً على طلب كتابي معقول من العميل، بتسليم ممتلكات العميل (بخلاف تلك التي تتعرض للتلف عند تقديم الخدمات) إلى العميل مرة أخرى بعد أداء الخدمات المتعلقة بتلك الممتلكات. ويجوز للشركة استخدام أي طريقة تسليم تحددها بشكل معقول، وستقوم بذلك كوكيل للعميل، ولن تتحمل أي مسؤولية فيما يتعلق بأي عنصر تم تسليمه على هذا النحو. ويجوز للشركة، وفقًا لتقديرها، أن تطلب من أي شخص يقوم بتسليم تلك الممتلكات إلى العميل إرسال فاتورة مباشرة إلى العميل فيما يتعلق بذلك التسليم، ويجب على العميل تقديم أي مطالبات تتعلق بالممتلكات التي تضررت أثناء النقل بشكل مباشر وفقط ضد أي شركة أو شخص يقوم بذلك التوصيل.

2-6 ما لم يُصدر العميل تعليمات محددة بخلاف ذلك كتابةً، تحتفظ الشركة بالحق في التخلص من ممتلكات العميل بالشكل المناسب بعد انقضاء ثلاثة (3) أشهر من إتمام الخدمات. وتحتفظ الشركة بالحق في إصدار فاتورة للعميل بأي تكاليف تتعلق بالتخلص من تلك الممتلكات. وعندما تكون ممتلكات العميل، من وجهة نظر الشركة وحدها، ضخمة جدًا أو غير مستقرة بما لا يسمح بوقت تخزين يزيد عن شهر واحد، فيعود الأمر للتقدير المطلق للشركة لتحديد طول الفترة الزمنية للاحتفاظ بتلك الممتلكات قبل أن يتم إتلافها.

7. الملكية والأمن

يبقى حق ملكية ممتلكات العميل التي يتم تسليمها إلى الشركة وجميع مخاطر الخسارة أو الضرر الذي يلحق بتلك الممتلكات (باستثناء الخسائر أو الأضرار التي تسببها الشركة، والتي تتحمل الشركة المسؤولية عنها إلى الحد المنصوص عليه بموجب هذه الشروط والأحكام) للعميل في جميع الأوقات، والذي سيكون مسؤولاً عن توفير غطاء تأميني ساري المفعول فيما يتعلق بذلك، مع إقرار العميل بموجبه بأن رسوم الشركة لا تشمل التأمين. ويجوز للشركة الاحتفاظ بجميع الممتلكات المسلمة إليها لحين دفع جميع المبالغ المستحقة للشركة من قبل العميل.

8. المسؤولية والتعويض

1-8 يحدد هذا البند (8) المسؤولية المالية الكاملة للشركة وموظفيها ووكلائها ومقاوليها تجاه العميل فيما يتعلق بأي مخالفة للعقد، أو أي استخدام للعينات أو أي جزء منها يتم تنفيذ الخدمات عليه، وأي إقرار أو بيان أو فعل خاطئ أو إهمال (بما في ذلك إهمال أو مخالفة للواجب القانوني) ينشأ بموجب العقد أو فيما يتعلق به.

2-8 بخلاف ما هو منصوص عليه صراحة في هذه الشروط والأحكام، وكما هو مضمون بشكل خاص بصورة كتابية للعميل من قبل المسؤول أو المفوض بالتوقيع حسب الأصول بالنيابة عن الشركة وفقًا للبند الفرعي (2-1)، فإن جميع الضمانات والشروط والبنود الأخرى التي تنطوي عليها التشريعات أو القانون العام تعتبر، إلى أقصى حد يسمح به القانون، مستثناة من العقد.

3-8 مع مراعاة بقية البنود الفرعية في هذا البند (8)، لن تكون الشركة مسؤولة، سواء بالنسبة للمسؤولية التقصيرية (بما في ذلك الإهمال أو مخالفة الواجب القانوني) أو العقد أو التحريف أو غير ذلك، عن ما يلي:

1-3-8 خسارة الأرباح، أو خسارة الأعمال، أو خسارة الإيرادات، أو خسارة الأسواق، أو الخسائر أو الأضرار المتكبدة نتيجة مطالبة طرف ثالث، أو خسائر الشهرة التجارية و/ أو الخسائر المماثلة، أو فقدان الوفورات المتوقعة، أو خسارة البضائع، أو خسارة العقد، أو خسارة الاستخدام، أو أي تكلفة للانتقال إلى مكان جديد، أو فقدان أو تلف البيانات أو المعلومات، أو أي مدفوعات تتم على سبيل المجاملة، أو

2-3-8 أي خسائر خاصة أو غير مباشرة أو تبعية أو تكاليف أو أضرار أو رسوم أو غرامات أو عقوبات أو مصاريف، أو خسارة اقتصادية خالصة.

4-8 مع مراعاة البندين (8-3) و(8-10)، فإن مسؤولية الشركة الإجمالية تجاه العميل المتعلقة بالعقد أو الأضرار (بما في ذلك دعاوى الإهمال أو الإخلال بالواجب القانوني) أو تقديم بيانات كاذبة أو التعويض أو غير ذلك، تنشأ في ما يتعلق بالتنفيذ الفعلي أو المنصوص عليه في العقد، تقتصر على أي مما يلي، أيهما أكبر: (1) 25,000 درهم إماراتي؛ أو (2) سعر

الخدمات المستحق الدفع كل عام بموجب العقد، والتي تكون موضوع المطالبة. وباستثناء حالة الغش أو الإخفاء الاحتيالي من قبل الشركة، لن تتحمل الشركة أي مسؤولية فيما يتعلق بأي مطالبة بموجب العقد، وتكون أي مطالبة من هذا القبيل ممنوعة وغير قابلة للتنفيذ بالكامل، باستثناء الحالات التالية:

8-4-1 إذا قام العميل بإخطار الشركة بالتفصيل وبصورة خطية بالأساس المزعوم للمطالبة في غضون شهرين من علم العميل بذلك، وخلال عام واحد بعد الانتهاء من الخدمات التي تتعلق بها المطالبة؛ و

8-4-2 إذا سُمح للشركة بمعاينة أي من الممتلكات التي يُزعم أن الخدمات التي تم تنفيذها عليها معيبة، أو التي تتعلق بها مطالبة العميل بخلاف ذلك.

8-5 دون الإخلال بعمومية البند الفرعي (8-4)، لا تتحمل الشركة أي مسؤولية من أي نوع تجاه العميل (سواء في ما يتعلق بالعقد أو المسؤولية التقصيرية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإهمال أو مخالفة الواجب القانوني أو غير ذلك) تنشأ عن أو فيما يتعلق أي مطالبة تتعلق بتكسية الجدران الخارجية، باستثناء ما قد يتم الاتفاق عليه صراحةً كتابةً بين الشركة والعميل. ويجب أن يكون أي اتفاق خطي من هذا القبيل، باستثناء ما ينص عليه صراحةً بخلاف ذلك: (أ) خاضعًا لأي أحكام أخرى تنص على استبعاد أو تقييد مسؤولية الشركة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر البنود الفرعية (8-3) و(8-4) أعلاه؛ و (ب) يستثني، إلى الحد الذي لا يمكن استبعاده في جميع الأحوال، أي مسؤولية بخلاف التكاليف المباشرة التي يتم تكبدها كنتيجة مباشرة لأي إهمال أو تقصير من الشركة، والتي تنشأ عنها المطالبة المتعلقة بالتكسية الخارجية، لتصحيح الأعمال. ولأغراض هذا البند الفرعي (8-5)، فإن "المطالبة المتعلقة بالتكسيات الخارجية" تعني أي مطالبة تتعلق بأي نظام جدران خارجية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (1) أي تكسية من المواد المركبة من الألومنيوم؛ و (2) أي نظام جدران خارجية يصمم أو يستخدم لنفس الأغراض أو أي أغراض مشابهة لمثل تلك التكسية الخارجية) أو أي منتج أو مادة تستخدم أو تكون مخصصة للاستخدام في أو فيما يتعلق بأي نظام من هذا القبيل (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي لبّ أو حشوة أو عزل أو حاجز تجويف مرتبط بها).

8-6 باستثناء الحالات التي يتم فيها تقديم الخدمات إلى شخص يتعامل كمستهلك (بالمعنى المقصود في قانون المعاملات التجارية لعام 1993)، يتم استبعاد جميع الضمانات أو الشروط أو غيرها من البنود الصريحة أو الضمنية أو القانونية أو العرفية أو غير ذلك، إلى أقصى حد مسموح به بموجب القانون.

8-7 يقر العميل بأن الأحكام المذكورة أعلاه في هذا البند (8) تعتبر معقولة وتنعكس في السعر الذي سيكون أعلى بدون تلك الأحكام، ويقبل العميل بهذه المخاطر و/ أو يوفر التأمين عليها وفقًا لذلك.

8-8 يوافق العميل على تعويض الشركة وإبراء ذمتها من جميع الخسائر التي قد تتكبدها الشركة أو تتحملها نتيجة لما يلي:

8-8-1 مخالفة أي قانون من قبل العميل فيما يتعلق بأداء الخدمات؛

8-8-2 أي مطالبة محتملة أو مرفوعة ضد الشركة من قبل أي طرف ثالث، تنشأ عن الخدمات أو بسبب أي تأخير أو فشل في أداء الخدمات (حتى لو كانت تلك المطالبة تُعزى بشكل حصري أو جزئي إلى خطأ أو إهمال الشركة) إلى الحد الذي تزيد فيه تلك المطالبة عن الرسوم المدفوعة مقابل الخدمات بموجب العقد، والتي تكون موضوع المطالبة؛ أو

8-8-3 أي مطالبات تنشأ نتيجة لأي سوء الاستخدام أو الاستخدام غير المصرح به لأي تقارير صادرة عن الشركة، أو أي حقوق ملكية فكرية تخص الشركة (بما في ذلك العلامات التجارية) بموجب هذا العقد.

وبصرف النظر عن أي حكم آخر ضمن هذه الشروط والأحكام، فإن مسؤولية العميل بموجب هذا التعويض تكون غير محدودة.

8-9 تقتصر مسؤولية الشركة عن مخالفة العقد أو المسؤولية التقصيرية (بما في ذلك دعاوى الإهمال أو الإخلال بالواجب القانوني) أو غير ذلك فيما يتعلق بتنفيذ العقد، على المبلغ الذي يعتبر عادلاً ومنصفًا

لتدفعه الشركة، مع مراعاة مسؤولية الشركة عن الخسارة أو الضرر الحاصل.

8-10 ليس في هذه الشروط والأحكام ما يحد أو يستبعد مسؤولية الشركة عن ما يلي:

8-10-1 الوفاة أو الإصابة الشخصية الناتجة عن الإهمال؛ أو

8-10-2 المسؤولية التي يتحملها العميل نتيجة للغش أو التحريف الاحتيالي من قبل الشركة؛ أو

8-10-3 أي مسألة أخرى لا يجوز تقييدها أو استبعادها بموجب القانون.

8-11 يبقى هذا البند (8) ساريًا بعد انتهاء العقد.

9. حقوق الملكية الفكرية

9-1 في هذا البند (9)، تُطبق التعريفات التالية:

حقوق الملكية الفكرية: جميع براءات الاختراع، وحقوق الاختراعات، والنماذج ذات المنفعة، وحقوق التأليف والنشر والحقوق المتعلقة بها، والعلامات التجارية، وعلامات الخدمة، والأسماء التجارية وأسماء النطاقات، وحقوق التغليف وشكل السلعة، وحقوق الشهرة أو الحق في رفع دعوى للحصول على تعويض عن تقديم سلع مُقلَّدة على أنها أصلية، وحقوق المنافسة غير العادلة، والحقوق في التصاميم، والحقوق في برامج الكمبيوتر، وحقوق قواعد البيانات وحقوق تصاميم المنتجات والحقوق المعنوية والحقوق في المعلومات السرية (بما في ذلك المعرفة الفنية والأسرار التجارية) وأي حقوق ملكية فكرية أخرى (موجودة الآن أو يتم إنشاؤها فيما بعد)، وفي جميع الحالات سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة، وبما يشمل جميع الطلبات المتعلقة بتجديد تلك الحقوق أو تمديدها، وجميع الحقوق المماثلة أو المكافئة أو أشكال الحماية في أي مكان في العالم؛

9-2 جميع حقوق الملكية الفكرية (بما في ذلك حقوق النشر في السجلات أو الوثائق العلمية أو البيانات الأولية أو الوسائل الإلكترونية لمعالجة البيانات) التي يتم إنتاجها أثناء أي خدمة تعود للشركة وتبقى ملكًا لها، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك صراحة في العقد.

9-3 تبقى الملكية وحقوق التأليف والنشر في التقرير للشركة. وعند وفاء العميل بجميع التزاماته بموجب العقد، بما في ذلك دفع رسوم الخدمات، سيحصل العميل على ترخيص غير قابل للإلغاء وخالٍ من حقوق الملكية وغير حصري لاستخدام التقرير (بما في ذلك الحق في منح ترخيص من الباطن)، وفقًا للشروط الواردة في البند الفرعي (9-2) وهذا البند الفرعي (9-3).

9-4 جميع حقوق الملكية الفكرية في جميع علامات الخدمة والعلامات التجارية وعلامات الشهادات والأسماء والشعارات الأخرى المملوكة للشركة تبقى ملكًا للشركة، ولا يمكن بيعها أو ترخيصها من قبل العميل.

9-5 عند منح الشهادة، تلتزم الشركة بمنح ترخيص للعميل لاستخدام علامة (علامات) شهادة الشركة وشعاراتها لفترة صلاحية الشهادة، وفقًا لشروط الاستخدام المعمول بها (بصيغتها المعدلة من وقت لآخر) والتي يتم إصدارها مع كل شهادة، وتكون متاحة عند الطلب.

9-6 يلتزم العميل بتعويض الشركة عن جميع الخسائر التي قد تصبح الشركة مسؤولة عنها نتيجة الادعاء بأن استخدام أي بيانات أو معدات أو مواد أخرى يتم توريدها من قبل العميل لأداء الخدمات، وتنطوي على انتهاك لحقوق الملكية التي تخص أي طرف ثالث.

9-7 باستثناء حقوق الاستخدام المنصوص عليها في البند (10)، لا يمنح هذا العقد، ولا يجوز تفسيره على أنه يمنح أي حقوق لأي من الطرفين في أي اسم أو علامة للطرف الآخر. ولا يُمنح أي من الطرفين أي حق في اسم الطرف الآخر فيما يتعلق بأي منشورات، ولا يجوز له إعطاء أي بيان صحفي أو إصدار أي إعلان عام آخر بخصوص هذا العقد، أو الخدمات، أو أي معاملة بين الطرفين، دون الحصول على الموافقة الخطية الصريحة المسبقة من الطرف الآخر.

10. استخدام التقارير

10-1 تشكل التقارير معلومات سرية يجب حمايتها، ويجب استخدامها فقط من أجل ما يلي:

10-1-1 مساعدة العميل للوفاء بمتطلباته الداخلية، ومساعدة الشركة في أداء الخدمات لصالح العميل؛

10-1-2 الاستجابة لمتطلبات عملاء العميل والأطراف الثالثة الأخرى لتسليم واستخدام البيانات الواردة في التقارير؛

10-1-3 تقديم مطالبة أو الرد عليها أمام المحاكم (بشرط أنه حيثما يكون هذا هو الغرض الذي يتم تقديم التقرير من أجله، فيجب أن يتم الاتفاق على ذلك مع الشركة مسبقًا قبل إصدار التقرير)؛ أو

10-1-4 تقديم أي مستندات أو الرد عليها كما هو مطلوب بموجب القانون أو أي هيئة رقابية.

10-2 يتعهد العميل بموجبه بعدم القيام بما يلي:

10-2-1 الكشف عن أي تقرير (أو معلومات واردة في أي تقرير) إلى أي طرف ثالث دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من الشركة، باستثناء ما هو مبين في البند الفرعي (10-1)؛

10-2-2 نسخ أو تقديم أي تقرير إلا بشكل كامل كما تم تسليمه من قبل الشركة، دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من الشركة؛ أو

10-2-3 استخدام أي تقرير، أو أي جزء منه، بأي طريقة قد تنعكس بشكل سلبي على الشركة أو مجموعتها، أو قد تكون أو تتضمن أي بيانات أو تفسيرات أو تعليقات قد تكون مضللة أو خاطئة.

11. المباني

تعتبر مباني الشركة ("**المباني**") منطقة أمنية مخصصة و:

11-1-1 تحتفظ الشركة بالحق في رفض سماح الدخول إلى مبانيها؛

11-1-2 ما لم توافق الشركة على خلاف ذلك مسبقًا، يجوز قبول زائر واحد لكل عميل عند الطلب للاطلاع على الخدمات المنفذة لذلك العميل؛ و

11-1-3 يجب على زوار المباني الامتثال باللوائح والإجراءات المعتمدة لدى الشركة.

11-2 عندما يتم تنفيذ أي جانب من جوانب الخدمة في أماكن لا تشغلها الشركة أو لا تقع تحت سيطرتها المباشرة، فإنه يجب على العميل التأكد من تطبيق جميع تدابير السلامة اللازمة للالتزام بجميع لوائح الصحة والسلامة المعمول بها، وباستثناء ما هو متفق عليه بصورة خطية بين الطرفين، أو عندما يكون تحديد مادة الأسبستوس جزءًا من نطاق الخدمات التي ستقدمها الشركة إلى العميل، فإنه يجب على العميل التأكد من إزالة جميع الأسبستوس و/ أو احتوائه بأمان في كل منطقة تتم زيارتها من قبل موظفي الشركة أثناء زيارة ذلك المبنى.

11-3 بالإضافة إلى أي التزامات محددة للعميل ومنصوص عليها في عرض الأسعار، وأحكام البند الفرعي (11-2)، حيث يتم تقديم الخدمات في مقر العميل، يجب على العميل ما يلي: (1) إتاحة الوصول لموظفي الشركة على النحو المطلوب إلى أي من المباني التابعة للعميل؛ (2) التأكد من أن تكون أي مباني يوفرها العميل لتقديم أي جزء من الخدمة مناسبة لذلك الغرض (3) توفير جميع المواد المساعدة والتشغيلية المعتادة (بما في ذلك الغاز والمياه والكهرباء والإضاءة، إلخ) ذات الصلة بأي من المباني التي يتم فيها تقديم الخدمة للعميل؛ و (4) تزويد الشركة بأي تصاريح مطلوبة لأداء الخدمة.

12. الإجراءات القضائية والإجراءات الأخرى

12-1 في حالة طلب العميل من الشركة تقديم نتائج الخدمات التي نفذتها الشركة في إفادات الشهود أو جلسات الاستماع في المحكمة أو الإجراءات القانونية الأخرى، فيجب على العميل أن يدفع للشركة التكاليف والرسوم المتعلقة بتقديم ذلك والتحضير له، والتي قد تفرضها الشركة على العملاء بشكل عام من وقت لآخر مقابل تلك الخدمات، ويكون العميل مسؤولاً عن تلك التكاليف بالإضافة إلى رسوم الخدمات.

12-2 في حالة مطالبة الشركة من قبل طرف آخر غير العميل بتقديم نتائج الخدمات التي تقوم بها الشركة للعميل في سياق أي إجراءات قانونية تتعلق بالعميل، فيجب على العميل دفع جميع التكاليف والرسوم الناشئة عن أي خدمات يتعين على الشركة القيام بها نتيجة لذلك، بما في ذلك إعداد أي إفادات للشهود والتحضير لأي جلسة استماع في المحكمة والمثول فيها. ويجب على العميل دفع جميع تلك التكاليف، سواء قام العميل بدفع جميع رسوم الخدمة المستحق بموجب العقد أم لا، وسواء أغلقت الشركة ملف العميل فيما يتعلق بتلك المسألة أم لا.

12-3 إذا كان أي جانب أو عنصر من الخدمات (بما في ذلك أي عينة)، أو من المحتمل أن يكون، موضوعًا لأي إجراءات قانونية أو متعلقًا بها، فيجب إخطار الشركة

بتلك الحقيقة كتابةً قبل تنفيذ الخدمات. وإذا لم يتم الكشف عن تلك الحقيقة للشركة في تلك المرحلة، فيجوز للشركة، وفقًا لتقديرها المطلق، عدم تقديم شهادة خبير.

12-4 يبقى هذا البند (12) ساريًا حتى بعد انتهاء العقد.

13. إنهاء العقد

لأغراض هذا البند (13)، تعني "قواعد العقوبات" أي عقوبات تجارية أو اقتصادية سارية أو مراقبة أو حظر للصادرات، أو أي قوانين أو لوائح أو قواعد أو تدابير أو قيود أو قوائم أو تراخيص أو أوامر أو متطلبات متعلقة بأي أطراف محددة أو مقيدة، تكون سارية المفعول من وقت لآخر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والأمم المتحدة.

13-1 إذا أصبح العميل خاضعًا لأي من الأحداث المدرجة في البند الفرعي (13-2)، فإنه يجوز للشركة إنهاء العقد بأثر فوري عن طريق إرسال إشعار كتابي بذلك إلى العميل.

13.2 لأغراض البند الفرعي (13-1)، فإن الأحداث ذات الصلة هي:

13-2-1 ارتكاب العميل مخالفة لأي من شروط هذا العقد أو أي عقد آخر مع الشركة بشكل غير قابل للإصلاح، أو إذا كان قابلًا للإصلاح ولكن لم يتم تصحيحه من قبل العميل وفقًا لإشعار خطي من الشركة تطلب فيه ذلك في غضون الفترة المحددة في الإشعار المذكور؛

13-2-3 فشل العميل في سداد رسوم الخدمات خلال الوقت المحدد؛

13-2-3 قيام العميل بأي ترتيبات طوعية مع دائنيه أو إذا أصبح خاضعًا لأمر بإدارة أمواله أو تعرض للإفلاس (باعتباره فردًا أو شركة) أو خضع للتصفية (إذا كان شركة) (بخلاف ما يكون لأغراض الدمج أو إعادة الهيكلة) أو توقف عن سداد أي من ديونه أو قام بتعليقها أو في حال عدم قدرته على سداد ديونه عند استحقاقها بالمعنى الوارد في القسم (123) من قانون الإعسار لعام 1986؛

13-2-4 إذا استحوذ المستفيد من الرهن على أي من ممتلكات أو أصول العميل، أو تم تعيين حارس قضائي عليها؛

13-2-5 إذا توقف العميل أو كان عرضة للتوقف عن ممارسة الأعمال؛

13-2-6 إذا أدركت الشركة بشكل معقول أن أيًا من الأحداث المذكورة في البنود الفرعية من (13-2-1) إلى (13-2-5) أعلاه على وشك الحدوث فيما يتعلق بالعميل، وقامت بإخطار العميل وفقًا لذلك؛ و

13-2-7 إذا أدركت الشركة بشكل معقول أن تقديم الخدمات أو التعامل مع العميل سيشكل انتهاكًا لقواعد العقوبات، وإذا فشل العميل في تلبية طلبات العناية الواجبة التي تقدمها الشركة فيما يتعلق بالامتثال لقواعد العقوبات أو القوانين أو اللوائح الأخرى ذات الصلة، أو أن يقوم العميل بأي شيء يخالف أو قد يتسبب في مخالفة الشركة لقواعد العقوبات.

13-3 عند إنهاء العقد لأي سبب من الأسباب، يجب على العميل أن يدفع على الفور للشركة جميع الديون المستحقة للشركة مع الفائدة المطبقة عليها.

13-4 لا يؤثر إنهاء العقد، لأي سبب كان، على أي من حقوق الطرفين، أو سبل الانتصاف، أو الالتزامات والمسؤوليات المستحقة كما في تاريخ الإنهاء.

13-5 تبقى الشروط التي تم النص صراحةً أو ضمناً على بقائها سارية بعد انتهاء العقد نافذة وسارية المفعول.

14. القوة القاهرة

لن يكون أي من الطرفين مسؤولًا عن التأخير في الأداء أو عدم أداء أي التزام بموجب العقد إذا كان ذلك التأخير أو الإخفاق في الأداء ناتجًا بشكل مباشر أو غير مباشر عن أي حوادث القضاء والقدر، أو الفيضان أو قحط أو الجفاف أو الزلازل أو أي كارثة طبيعية أخرى أو وباء أو جائحة أو حرب أو نزاع مسلح أو فرض عقوبات أو حظر أو قطع للعلاقات الدبلوماسية أو أعمال شغب أو حادث أو إرهاب أو انفجار أو إضراب أو نزاع عمالي، أو أي قانون أو أي إجراء تتخذه حكومة أو سلطة عامة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر فرض قيود أو حصص أو حظر على التصدير أو الاستيراد، أو عدم منح التراخيص أو الموافقات اللازمة، أو التأخير أو التقصير

من قبل المقاول من الباطن أو مورد المواد أو الخدمات، أو وجود أي ظرف يجعل الأداء غير عملي تجاريًا، أو أي سبب آخر يقع خارج السيطرة المعقولة لأي طرف، شريطة ألا ينطبق هذا الشرط (14) على أي التزام بسداد أي مدفوعات مستحقة للشركة بموجب العقد.

15. التنازل عن الالتزام

لا يُعتبر تنازل أي من الطرفين عن مخالفة الطرف الآخر لأي من الأحكام الواردة في هذه الشروط والأحكام تنازلاً عن الالتزام المستقبلي بها، وتبقى تلك الأحكام نافذة وسارية المفعول.

16. مجمل الاتفاق

16-1 يشكل هذا العقد مجمل الاتفاق بين الطرفين، ويبطل ويلغي جميع الاتفاقات والوعود والتأكيدات والضمانات والإقرارات والتفاهمات السابقة بينهما، سواء كانت مكتوبة أو شفهية، فيما يتعلق بموضوع العقد.

16-2 يوافق كل من الطرفين على أنه لا يستحق أي تعويضات فيما يتعلق بأي بيان أو إقرار أو تأكيد أو ضمان (سواء تم إجراؤه بحسن نية أو عن إهمال) غير منصوص عليه في العقد. ويوافق كل طرف على أنه لا يحق له تقديم أي مطالبة عن أي بيانات خاطئة تمت بحسن نية أو عن أي أخطاء ناتجة عن الإهمال استنادًا إلى أي بيان في العقد.

17. قابلية الفصل

إذا كان أي حكم أو تعويض منصوص عليه في هذه الاتفاقية غير صالح أو غير قابل للتنفيذ أو غير قانوني بموجب أي قانون معمول به بصورة كلية أو جزئية، فسيتم اعتبار أنه قد تم تعديله بقدر الإمكان من أجل جعله قابلاً للتنفيذ مع الاحتفاظ بالغرض المقصود منه، أو أنه تم فصله عن العقد إذا لم يكن تعديله ممكنًا، وتبقى الأحكام المتبقية من هذه الشروط والأحكام، بما في ذلك تدابير الانتصاف المتاحة في حالة عدم الوفاء بالالتزامات، سارية وفقًا للقصد من هذه الاتفاقية. ويجوز للشركة، وفقًا لتقديرها وحدها، إنهاء العقد من خلال تقديم إشعار خطي لا تقل مدته عن سبعة (7) أيام إلى العميل إذا رأت أن ذلك الحذف سيكون له تأثير سلبي جوهري على حقوقها بموجب العقد.

18. عدم وجود شراكة أو وكالة

18-1 ليس في هذا العقد ما يُقصد منه أو يُعتبر أنه يؤدي لإنشاء أي شراكة أو مشروع مشترك بين الطرفين، أو يجعل أي طرف وكيلًا للطرف الآخر، أو يخول أي طرف لتقديم أو الدخول في أي التزامات لصالح أو بالنيابة عن الطرف الآخر.

18-2 يؤكد كل طرف أنه يتصرف بالنيابة عن نفسه وليس لصالح أي شخص آخر.

19. الأطراف الثالثة

لا يتمتع أي شخص ليس طرفًا في العقد بأي حقوق بموجب قانون العقود (حقوق الأطراف الثالثة) لعام 1999، أو قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 5 لعام 1985 (القانون المدني) أو غير ذلك، لإنفاذ أي بند من بنود العقد.

20. حماية البيانات

لأغراض هذا البند (20)، تعني "**قوانين حماية البيانات**" حتى تاريخ 24 مايو 2018 التوجيهات رقم (EC / 46/95) كما هي متضمنة في التشريعات المحلية لكافة الدول الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وفي جميع الأحوال كما قد يتم تعديلها أو استبدالها أو إلغاؤها من وقت لآخر، واعتبارًا من تاريخ 25 مايو 2018، اللائحة العامة لحماية البيانات للاتحاد الأوروبي رقم (679/2016) الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي ("**لائحة حماية البيانات**")، وقانون العقوبات الإماراتي رقم 3 لعام 1987 (قانون العقوبات) والقانون الاتحادي الصادر بالمرسوم رقم 5 لعام 2012 بشأن الجرائم الإلكترونية (قانون الجرائم الإلكترونية) و/ أو تشريعات حماية البيانات الأخرى المعمول بها.

20-1 ضمن هذا البند (20)، يُقصد بمصطلحات "**معالجة البيانات**"، "**مراقب البيانات**"، "**معالج البيانات**"، "**موضوع البيانات**"، "**البيانات الشخصية**"، "**خرق البيانات الشخصية**" نفس المعنى المحدد لها في قوانين حماية البيانات .

20-2 يوافق العميل على عدم تقديم البيانات الشخصية أو إتاحتها بطريقة أخرى للشركة، بخلاف معلومات الاتصال الخاصة بالعمل (مثل نوع العمل ورقم الهاتف والمسمى الوظيفي وعنوان البريد الإلكتروني)، ما لم يكن مطلوبًا بخلاف ذلك لتوفير الخدمات، وفي تلك الحالة، يجب تحديد تلك البيانات الشخصية الإضافية على وجه التحديد مسبقًا من قبل العميل والموافقة عليها كتابيًا من قبل الشركة.

20-3 عندما تتم معالجة البيانات الشخصية من قبل أحد الطرفين بموجب العقد أو فيما يتعلق به، فإنه يجب على ذلك الطرف، بصفته معالج البيانات، ما يلي:

20-3-1 عدم معالجة البيانات الشخصية أو نقلها أو تعديلها أو تغييرها أو الكشف عنها أو السماح بالكشف عنها إلى أي طرف ثالث بخلاف ما هو مطلوب للوفاء بالتعليمات القانونية والموثقة والمعقولة للطرف الآخر (بصفته مراقب البيانات) (ما لم يتم الاتفاق بخلاف ذلك على معالجة البيانات الشخصية حسب الضرورة لتوفير الخدمات وفقًا لشروط هذا العقد)، ما لم يكن ذلك مطلوبًا بموجب أي قانون يخضع له معالج البيانات، شريطة أنه في مثل تلك الحالة، يجب على معالج البيانات إبلاغ مراقب البيانات بذلك المطلب القانوني قبل المعالجة، ما لم يحظر ذلك القانون مثل تلك المعلومات لأسباب هامة تتعلق بالمصلحة العامة. وعلى وجه الخصوص، يلتزم مراقب البيانات بإبلاغ معالج البيانات عند نقل البيانات خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية بضرورة التزام معالج البيانات بمتطلبات المواد من (45) إلى (49) من اللائحة العامة لحماية البيانات؛

20-3-2عند علم معالج البيانات بوجود خرق للبيانات الشخصية، يجب عليه ما يلي:

(أ) إخطار مراقب البيانات بذلك دون أي تأخير غير مبرر؛ و

(ب) توفير تعاون معقول (على نفقة مراقب البيانات) إلى مراقب البيانات فيما يتعلق بخرق البيانات الشخصية؛

20-3-3 عند استلام معالج البيانات لأي طلب أو شكوى أو اتصال يتعلق بالتزامات مراقب البيانات بموجب قوانين حماية البيانات، فيجب عليه:

(أ) إخطار مراقب البيانات في أقرب وقت ممكن عمليًا؛

(ب) مساعدة مراقب البيانات من خلال تنفيذ التدابير الفنية والتنظيمية المناسبة لتمكين مراقب البيانات من الامتثال لالتزامات السماح بممارسة الحقوق من قبل صاحب البيانات بموجب أي قوانين لحماية البيانات فيما يتعلق بالبيانات الشخصية التي تتم معالجتها بواسطة معالج البيانات بموجب هذا العقد، أو الالتزام بأي تقييم أو استفسار أو إشعار أو تحقيق يتم بموجب أي من قوانين حماية البيانات، شريطة أن يقوم مراقب البيانات في جميع الحالات بتعويض معالج البيانات بالكامل عن جميع التكاليف التي تكبدها معالج البيانات بشكل معقول أثناء أداء التزاماته بموجب هذا البند الفرعي (20-3-3)؛

20-3-4 التأكد من وجود التدابير الفنية والتنظيمية المناسبة لديه في جميع الأوقات كما هو مطلوب بموجب المادة (32)؛

20-3-5 التأكد من خضوع موظفيه الذين يملكون حق الوصول إلى البيانات الشخصية للالتزامات المناسبة للحفاظ على السرية؛

20-3-6 تنفيذ الإجراءات التنظيمية والفنية المناسبة لمساعدة مراقب البيانات على الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالمواد من (33) إلى (36) من اللائحة العامة لحماية البيانات، مع مراعاة طبيعة المعالجة والمعلومات المتاحة لمعالج البيانات؛

20-3-7 عدم تفويض أي مقاول من الباطن بمعالجة البيانات الشخصية ("**المعالج الفرعي**") إلا بعد الحصول على الموافقة الكتابية المسبقة من مراقب البيانات، مع الإقرار بأن مراقب البيانات يوافق على تعيين معالجين فرعيين للبيانات، ممن قد يتم الاستعانة بهم من وقت لآخر من قبل معالج البيانات، والذين يخضعون في جميع الحالات للشروط المتفق عليها بين معالج البيانات والمعالج الفرعي، والتي لا تقل في درجة حمايتها عن تلك المنصوص عليها في هذا البند (20)، بشرط أن يقوم معالج البيانات بإخطار

مراقب البيانات بهوية المعالجين الفرعيين وأي تغيير يطرأ عليهم؛ و

20-3-8 التوقف عن معالجة البيانات الشخصية في غضون تسعين (90) يومًا عند إنهاء هذا العقد أو انتهاء صلاحيته، أو انتهاء الخدمة ذات الصلة، إذا حصل ذلك بشكل أبكر، والقيام في أقرب وقت ممكن بعد ذلك (بناءً على خيار مراقب البيانات)، إما بإعادتها أو بمسح البيانات الشخصية وأي نسخ منها أو من المعلومات التي تحتوي عليها بشكل آمن من أنظمته، باستثناء القدر الذي يكون معالج البيانات مطالبًا بالاحتفاظ بالبيانات الشخصية بموجب أي متطلبات قانونية أو رقابية، أو بموجب متطلبات أي هيئة اعتماد.

20-4 يجب على معالج البيانات أن يتيح لمراقب البيانات أي معلومات إضافية مطلوبة (حسب الاقتضاء) ويسمح ويساهم في أي عملية تدقيق أو مراجعة يتم إجراؤها من قبل مراقب البيانات أو أي مدقق يتم تكليفه من قبل مراقب البيانات لتقديم تأكيد بشأن التزام معالج البيانات بالواجبات المنصوص عليها في هذا البند (20)، وفي جميع الأحوال شريطة ألا يُلزم هذا المطلب معالج البيانات بتوفير أو السماح بالوصول إلى المعلومات المتعلقة بما يلي: (1) معلومات التسعير الداخلية الخاصة بمعالج البيانات؛ (2) المعلومات المتعلقة بالعملاء الآخرين لمعالج البيانات؛ (3) أي تقارير خارجية غير عامة لدى معالج البيانات؛ أو (4) أي تقارير داخلية تعدها وحدات التدقيق الداخلي أو الالتزام لدى معالج البيانات. ويجب على معالج البيانات إبلاغ مراقب البيانات على الفور إذا كانت أي تعليمات مقدمة من مراقب البيانات وفقًا لهذا العقد تؤدي، حسب رأيه، إلى مخالفة اللائحة العامة لحماية البيانات أو أحكام حماية البيانات الأخرى المعتمدة في الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء.

21. التعاقد من الباطن

21-1 يحق للشركة، وفقًا لتقديرها المطلق، التعاقد من الباطن على كامل الخدمات أو أي جزء منها، ما لم تكن مقيدة بخلاف ذلك بموجب شروط العقد و/ أو الالتزامات المفروضة بموجب موافقة أي جهة اعتماد أو هيئة حكومية أخرى.

21-2 يجوز للشركة التنازل عن أو تفويض أو ترخيص أو الاحتفاظ على سبيل الأمانة بجميع أو بأي جزء من حقوقها أو التزاماتها بموجب العقد.

21-3 يعتبر العقد شخصيًا للعميل، ولا يجوز له التنازل أو التفويض أو الترخيص أو الاحتفاظ على سبيل الأمانة أو التعاقد من الباطن على جميع أو على أي من حقوقه أو التزاماته بموجب العقد، دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من الشركة.

22. السرية

لأغراض هذا البند (22)، تعني "**المعلومات السرية**" جميع المعلومات التي قد يمتلكها أحد الطرفين أو يحصل عليها قبل أو بعد تاريخ العقد، والتي تتعلق بأعمال الطرف الآخر أو منتجاته أو الأشياء التي قام بتطويرها أو أسراره التجارية أو المعرفة الفنية التي يمتلكها أو غير ذلك من المسائل المرتبطة بالخدمات، والمعلومات المتعلقة بعلاقات الطرف الآخر مع العملاء الفعليين أو المحتملين أو الزبائن أو الموردين، وجميع المعلومات الأخرى المصنفة على أنها سرية، أو التي يجب اعتبارها سرية بشكل معقول.

22-1 يلتزم كل طرف ("**متلقي المعلومات**") بالحفاظ على جميع المعلومات السرية الخاصة بالطرف الآخر ("**الطرف المفصح**") بسرية تامة. باستثناء ما يكون لأغراض الوفاء بالتزاماته بموجب العقد، ولا يجوز للطرف المتلقي للمعلومات، دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من الطرف المفصح، الكشف عن المعلومات السرية التي تلقاها أو منح حق الوصول إليها، ولا يجوز له السماح لأي من الموظفين أو الوكلاء أو المسؤولين لديه بالإفصاح عن تلك المعلومات السرية أو الكشف عنها أو منح الوصول إليها.

22-2 بغض النظر عن البند (22-1)، يجوز للطرف المتلقي الكشف عن المعلومات السرية التي حصل عليها في الحالات التالية:

22-2-1 إذا كان مطالبًا بالقيام بذلك من قبل أي سلطة حكومية أو حكومة محلية أو جهة رقابية، أو أي هيئة اعتماد أو بموجب القانون (ولكن فقط إلى الحد المطلوب بشكل صارم)؛

22-2-2 إذا كان ذلك ضروريًا للغاية لغرض الحصول على المشورة المهنية فقط فيما يتعلق بالعقد؛
22-2-3 إذا كانت تلك المعلومات معروفة مسبقًا للطرف المتلقي لها قبل الإفصاح عنها من قبل الطرف المفصح (حيث يمكن للمتلقي إثبات ذلك بالأدلة الموثقة)؛ أو
22-2-4 إذا أصبحت تلك المعلومات متاحة للجمهور لاحقًا بخلاف ما يكون نتيجة لمخالفة الطرف المتلقي للمعلومات لشروط العقد.
22-3 في حالة تقديم طلب الحصول على معلومات إلى الطرف المتلقي بموجب أي تشريع بشأن حرية المعلومات أو لوائح المعلومات البيئية لعام 2004 فيما يتعلق بأي معلومات سرية، فإنه يجب على الطرف المتلقي إخطار الطرف المفصح بذلك، وعدم الكشف عن أي معلومات حتى يتم إجراء تحليل حول ما إذا كان من الممكن طلب الإعفاء من الكشف عن المعلومات المطلوبة.
22-4 تبقى التزامات الطرفين بموجب هذا البند (22) سارية دون أي حد زمني.

23. ترخيص الصادرات الخاضعة للرقابة

لأغراض هذا البند (23)، يُقصد بـ "**ترخيص الصادرات الخاضعة للرقابة**" أي ترخيص أو موافقة أو تصريح عام أو حكومي أو ما شابه ذلك (سواء كان مؤقتًا أو دائمًا)، صادر بشكل مباشر أو غير مباشر عن المملكة المتحدة أو أي حكومة أجنبية، والتي يكون من الضروري من وقت لآخر الحصول عليها من أجل حق تسويق المنتجات و/ أو استيرادها وتصديرها أو إعادة تصديرها و/ أو تقديم الخدمات و/ أو نقل التكنولوجيا و/ أو حقوق الملكية الفكرية.
23-1 قد يخضع أداء الشركة لالتزاماتها بموجب هذا العقد، كليًا أو جزئيًا، لتراخيص الصادرات الخاضعة للرقابة. وإذا تطلب الحصول على أي ترخيص من هذا القبيل تقديم شهادات مستخدم نهائي موقعة أو أي موافقات حكومية أو قضائية أخرى في المملكة المتحدة أو أي حكومة أجنبية أخرى، يوافق الطرفان على مساعدة بعضهما البعض في استكمال شهادات المستخدم النهائي ذات الصلة أو غيرها من الموافقات، ويتعهد العميل بالامتثال وتطبيق شروط تلك الشهادات أو شهادات المستخدم النهائي أو تراخيص أو قيود مراقبة الصادرات.
23-2 يقر العميل ويضمن إبلاغ الشركة كتابيًا، قبل قيام الشركة بأي خدمة، بأي قيود استيراد أو تصدير سارية قد تنطبق على الخدمات التي سيتم تقديمها، بما في ذلك أي حالات قد يتم فيها تصدير/ استيراد أي منتجات أو معلومات أو تقنيات إلى أو من أي دولة خاضعة لحظر على إجراء مثل تلك المعاملات.
23-3 تلتزم الشركة ببذل الجهود المعقولة للحصول على التراخيص اللازمة المتعلقة بالصادرات الخاضعة للرقابة، ولكن يقر الطرفان بأن إصدار مثل تلك التراخيص يخضع لتقدير السلطات المختصة وحدها. وفي حالة تأجيل أو رفض أو إلغاء أي ترخيص ضروري لمراقبة الصادرات، فإنه يجب على الشركة إخطار العميل بذلك كتابيًا في أقرب وقت ممكن عمليًا، ويحق للشركة الحصول على تمديد مماثل للوقت لتقديم الخدمات، و في حالة رفض أو إلغاء أي ترخيص ضروري يتعلق بالصادرات الخاضعة للرقابة، فيحق للشركة إنهاء العقد، كليًا أو جزئيًا، دون تحمل أي مسؤولية فيما يتعلق بالعميل.

23-4 في حالة خضوع الخدمات أو أي من منتجات الشركة لشرط الحصول على تراخيص متعلقة بالصادرات الخاضعة للرقابة أو أي قيود حكومية أو قضائية أخرى في المملكة المتحدة أو أي حكومة أجنبية، يتعهد العميل بالامتثال وتطبيق الشروط السارية من وقت لآخر للتراخيص أو القيود المفروضة على الصادرات الخاضعة للرقابة.

24- مكافحة الفساد

24-1 يتعهد العميل بالامتثال لجميع القوانين والتشريعات واللوائح المعمول بها في ما يتعلق بمكافحة الرشوة ومكافحة الفساد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر قانون مكافحة الرشوة في المملكة المتحدة لعام 2010 وقانون ممارسات الفساد الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1977 ("**قوانين مكافحة الفساد**") وبعدم القيام بأي فعل أو تقصير من

شأنه أن يؤدي إلى انتهاك الشركة لأي من قوانين مكافحة الفساد. كما يجب على العميل:

24-1-1 الامتثال لسياسات مكافحة الفساد الخاصة بالشركة، والتي يتم إخطار العميل بها من قبل الشركة وتحديثها من وقت لآخر ("**السياسات ذات الصلة**")؛

24-1-2 إبلاغ الشركة على الفور بأي طلب للحصول على أي ميزة مالية أو أي ميزة أخرى غير مستحقة من أي نوع كان يتلقاه العميل فيما يتعلق بأداء العقد؛

24-1-3 إخطار الشركة على الفور (كتابيًا) إذا أصبح أي مسؤول عام أجنبي مسؤولًا أو موظفًا لدى العميل أو اكتسب مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لدى العميل (ويضمن العميل أنه لا يوجد لديه أي موظفين عموميين أجانب يعملون بشكل مباشر أو غير مباشر بصفة مالكين أو مسؤولين أو موظفين في تاريخ هذا العقد)؛

25. الإشعارات

يجب أن تكون جميع الإشعارات التي يتم تقديمها من قبل أحد الطرفين بصورة خطية، ويعتبر أنه قد تم تسليمها أو تقديمها على النحو الواجب في وقت الخدمة إذا تم تسليمها شخصيًا، أو بعد مرور ثمان وأربعين ساعة بعد إرسالها إذا تم إرسالها عن طريق بريد الدرجة الأولى أو البريد الجوي المدفوع مسبقًا، وفي جميع الحالات على العنوان المسجل، إن وجد، أو على آخر عنوان معروف للطرف الآخر.

26. عدم التنازل

لا يعتبر أي إخفاق أو تأخير من قبل الشركة في ممارسة أي من الحقوق أو السلطات أو سبل الانتصاف المتاحة لها على أنه تنازل عنها، ولا تحول أي ممارسة جزئية لها من مواصلة ممارسة تلك الحقوق أو السلطات أو سبل الانتصاف أو غيرها.

27. القانون الحاكم

27-1 يخضع العقد وأي نزاع أو مطالبة تنشأ عنه أو فيما يتعلق به أو بموضوعه أو بتكوينه (بما في ذلك النزاعات أو المطالبات غير التعاقدية) في تنفيذه وتفسيره لقوانين إنجلترا وويلز.

27-2 يوافق كل طرف بشكل غير قابل للنقض على أن أي نزاع أو مطالبة تنشأ عن أو فيما يتعلق بهذه الشروط والأحكام أو العقد أو أي مستندات مرتبطة بها أو ملحقة بها أو بموضوع كل منها، بما في ذلك أي مسألة تتعلق بوجودها أو صلاحيتها أو إنهائها، أو تتعلق بأي التزام غير تعاقدي أو أي التزام آخر أو بالنتائج المترتبة على بطلانها، تتم إحالته وتسويته نهائيًا عن طريق التحكيم بموجب قواعد مركز التحكيم المشترك بين محكمة لندن للتحكيم الدولي ومركز دبي المالي العالمي، ("**قواعد التحكيم**")، والتي تعتبر مدرجة بالإشارة في هذا البند. ويكون عدد المحكمين محكّمًا واحدًا يتم اختياره وفقًا لقواعد التحكيم. ويكون المقر أو المكان القانوني للتحكيم هو مركز دبي المالي العالمي، وتكون اللغة المستخدمة في التحكيم هي اللغة الإنجليزية.